الأمم المتحدة

A/54/875

الجمعية العامة

Distr.: General
19 May 2000
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٧٣ من جدول الأعمال

تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - توجه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية اهتمام اللجنة الخامسة إلى الرسالة التي وجهها المراقب المالي إلى رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والمؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، بشأن تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (انظر المرفق). واجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في المسألة الواردة في الرسالة، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة إلى أنها أوصت في الفقرة ٤٣ من تقريرها عن تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (A/54/804 المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٠)، بأن يقدم الأمين العام ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مع الأخذ في الاعتبار تماما، بنتائج الاستعراض المشار إليه في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (S/2000/53، الفقرة ٢٨). وسوف يقيم ذلك الاستعراض مرة أخرى احتياجات البعثة نظرا لاحتمال حدوث تخفيضات في حجم العنصر العسكري للبعثة في المستقبل، إذا تحسنت حالتها الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك تطلب إلى الأمين العام أن يضع في الاعتبار العوامل الخاصة بالبعثة، وكذلك طلبات اللجنة وتعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٧ الواردة في تقريرها، فضلا عن خبرة الأداء المكتسبة.

٣ - وأوصت اللجنة أيضا في الفقرة ٤٤ من تقريرها بأنه إذا احتاج الأمين العام لموارد إضافية لاستمرار البعثة للفترة التي تبدأ من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠٠١، فعلى الأمانة العامة أن تقدم تقريرا مرحليا في أيار/مايو ٢٠٠٠، توضح فيه الاحتياجات الإضافية، حسب الاقتضاء.

٤ - وتلاحظ اللجنة من رسالة المراقب المالي المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ (انظر المرفق) أن الاستعراض الشامل لاحتياجات البعثة، والذي بدأ في الأسبوع الثالث من نيسان/أبريل لا يزال جاريا، وأن من المتوقع أن يصبح في صورته النهائية في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وريثما يكتمل ذلك الاستعراض، أشير في تلك الرسالة إلى أن النفقات المقدرة لاستمرار البعثة، والواردة في تقرير الأمين العام (A/54/769/Add.1) لا تزال صالحة. وقد قدرت هذه النفقات بمبلغ ١٠٠ ١٣٨ ٥٨٤ دولار لفترة الاثني عشر شهرا موضع السؤال. وعلاوة على ذلك يلتمس المراقب المالي في رسالته سلطة التزام، مع قسمة نفقات مبلغ يعادل احتياجات ستة أشهر، أي مبلغ إجماليه ٠٠٠ ٠٦٩ ٢٩٢ دولار، (صافيه ٥٠٠ ٦٨٨ ٢٨٢ دولار)، يلزم لاستمرار البعثة بعد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٥ - وقد قدمت إلى اللجنة الاستشارية معلومات مالية مستكملة عن البعثة، تبين أنه من بين مبلغ ٣٥٠ مليون دولار الذي خصصته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٥٤ باء المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ، للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تقدر النفقات في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ بمبلغ ٢٢٥,٩ مليون دولار كما هو مبين أدناه. ولذا سيبلغ الرصيد غير المربوط الناجم عن ذلك في التاريخ ذاته، ١٢٤,١ مليون دولار.

مراكز النقدية (في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠)	النفقات الحالية (في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠)	القروض الحالية
٧٢,٤ مليون دولار	٢٢٥,٩ مليون دولار	١٠ مليون دولار[أ]

(أ) من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

٦ - وفيما يتعلق بمركز الاشتراكات، أُبلغت اللجنة كذلك أنه من بين مجموع المبلغ المقسم وهو ٣٥٠ مليون دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وردت مبلغ تصل إلى ١٣٢.٨ مليون دولار، وتبقى رصيد لم يسدد يبلغ ٢١٧,٢ مليون دولار. ويعتزم سداد تكاليف القوات، للفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠٠٠، بمبلغ قدره ١٢,٦ مليون دولار يستحق سداده في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٧ - وفيما يتعلق بشغل الملاك الحالي للوظائف قدمت إلى اللجنة الاستشارية المعلومات المستكملة التالية:

فئة الموظفين	الوظائف المأذون بها	الوظائف المدرجة في الميزانية	الوظائف المربوطة	معدل الشغور مقابل الوظائف المأذون بها (نسبة مئوية)	معدل الشغور مقابل الوظائف المدرجة في الميزانية (نسبة مئوية)
الوحدات العسكرية	٨ ٩٥٠	٨ ٦٠٤	٨ ٤٠٢	٦,١	٢,٣
المراقبون العسكريون	٢٠٠	١٥٠(أ)	١٩٣	٣,٥	(٢٨,٧)
مراقبو الشرطة المدنية	١ ٦٤٠	١ ٦٤٠	١ ١٥٨	٢٩,٤	٢٩,٤
الموظفون الدوليون	١ ١٨٥	٨٣٠(ب)	٨٧٦(ج)	٢٦,١	(٥,٥)
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٣	١٢(د)	–	١٠٠	١٠٠
الموظفون المحليون	١ ٨٩٢	١ ٦٠٨(هـ)	١ ٤٦٥	٢٢,٦	٨,٩
متطوعو الأمم المتحدة	٤٨٦	٤١٣(و)	٢٢٢	٥٤,٣	٤٦,٢

(أ) استنادا إلى التخفيض المتوقع بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.
(ب) يؤخذ في الاعتبار عامل شغور بنسبة ٣٠ في المائة.
(ج) يشمل ذلك ١٨٨ فردا على سفر.
(د) يؤخذ في الاعتبار عامل شغور بنسبة ٥ في المائة.
(هـ) يؤخذ في الاعتبار عامل شغور بنسبة ١٥ في المائة.
(و) يؤخذ في الاعتبار عامل شغور بنسبة ١٥ في المائة.

٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية، ريثما يتم تقديم ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، التي ينبغي أن تضع في الاعتبار الاستعراض الذي أجراه الأمين العام والمشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، وفي التوصيات التي قدمتها اللجنة في الفقرة ٤٣ من تقريرها A/54/804، أن تأذن الجمعية العامة بمنح سلطة التزام بمبلغ إجماليه ٠٦٩ ٠٠٠ ٢٩٢ دولار (صافيه ٥٠٠ ٦٨٨ ٢٨٣ دولار). ومن ناحية ثانية، فمع الأخذ في الاعتبار بالمعلومات المقدمة في الفقرة ٥ أعلاه، فيما يتعلق بالأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والرصيد المقدر غير المربوط في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، توصي اللجنة بأن تأذن الجمعية العامة بقسمة مبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وتوصي اللجنة أيضا بأن يتم التمويل دون مساس بالتوصيات التي قد تقدمها اللجنة إلى الجمعية العامة في خريف عام ٢٠٠٠، وأي مقررات تتخذها الجمعية العامة بشأن تلك التوصيات فيما يتعلق بمسائل الميزانية والمسائل الإدارية، بما في ذلك الوظائف، المتصلة بالبعثة.

٩ - وفي هذا الصدد، توصي اللجنة كذلك بأن يمنح سلطة الدخول في ترتيبات تعاقدية مع الموظفين لمدة تصل إلى عام، لتجنب تعطيل سير عمليات البعثة. وسيوضع الموظفون المعينون في وظائف قد لا تحظى بالموافقة عليها فيما بعد، في وظائف شاغرة إلى أن تنتهي عقودهم، إذا لزم الأمر. ويسمح الأمين العام بالشروع في إعادة توزيع الوظائف فيما بين مختلف مكاتب البعثة، وإن لم تتم الموافقة على جدول ملاك الموظفين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

المرفق

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة من المراقب المالي إلى رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

مما يذكر أنه في الوقت الذي كانت تنظر فيه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أثناء دورتها الشتوية في الميزانية التي اقترحها الأمين العام لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/54/769) قدم الأمين العام أيضا الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بمبلغ إجماليه ١٠٠ ١٣٨ ٥٨٤ دولار (صافيه ١٠٠ ٣٧٧ ٥٦٧ دولار) (A/54/769/Add.1). ومما يذكر أيضا أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ أعدت على أساس المفهوم التشغيلي نفسه والهياكل التنظيمية المقترحة، وافتراضات الميزانية المتعلقة بالموارد البشرية وغير البشرية، فضلا عن بارامترات التكلفة المستخدمة في إعداد ميزانية الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠. وقد قدمت معلومات إضافية عن التعديلات التي طبقت على بارامترات تكلفة الميزانية للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ في الفقرتين ٣ و ٤ من الوثيقة A/54/769/Add.1.

وفي الفقرات ١ إلى ٤٢ من الوثيقة A/54/804، قدمت اللجنة الاستشارية تقريرها وتوصياتها بالتفصيل إلى الجمعية العامة بشأن الميزانية التي اقترحها الأمين العام للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ومن ناحية ثانية ففيما يتعلق بالميزانية التي اقترحها الأمين العام للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٤٣ و ٤٤ من تقريرها ما يلي:

”٤٣ - توصي اللجنة الاستشارية بأن تقدم الأمانة العامة ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مع الأخذ في الاعتبار بنتائج الاستعراض المشار إليه في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (S/2000/53، الفقرة ٢٨) (انظر أيضا الفقرة ٥ أعلاه). واللجنة، إذ تضع في اعتبارها العوامل الخاصة بالبعثة، وكذلك طلبات اللجنة وتعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٧ الواردة أعلاه، تثق أن الأمانة العامة ستتمكن خلال الفترة الحالية من اكتساب خبرة في الأداء وستقدر احتياجات البعثة بدقة أكبر للفترة المالية القادمة.

”٤٤ - وإذا احتاج الأمين العام لموارد إضافية للانفاق على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للفترة التي تبدأ في ١ تموز/يوليه وإلى أن تأذن الجمعية العامة للميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقدم الأمانة العامة تقريرا مرحليا في أيار/مايو ٢٠٠٠، موضحا الاحتياجات الإضافية حسبما يلزم“.

وفي هذا الصدد، أود أن أخطر اللجنة بأن الاستعراض الشامل لاحتياجات البعثة، بما في ذلك حجم العنصر العسكري، والذي بدأ خلال الأسبوع الثالث من نيسان/أبريل لا يزال جاريا في الوقت الراهن. ومن ناحية ثانية، لا يتوقع أن تتخذ أي استنتاجات وما ينشأ عنها من توصيات يضعها الأمين العام، توطئة لتقديمها إلى المجلس في هذا الصدد، شكلها النهائي حتى أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وفي ضوء هذه الظروف، وإلى أن تكتمل نتائج استعراض احتياجات البعثة، فإن النفقات المقدرة لاستمرار البعثة والمبينة في الوثيقة A/54/769/Add.1، لا تزال صحيحة ومتسقة مع الحالة الراهنة على أرض الواقع.

وفي ضوء ما سبق، وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أطلب من اللجنة الاستشارية، في غضون ذلك، أن توصي الجمعية العامة بمنح سلطة التزام بقسمة مبلغ إجماليه في حدود ٠٦٩ ٠٠٠ ٢٩٢ دولار (صافيه ٥٠٠ ٦٨٨ ٢٨٣ دولار)، أي ما يعادل احتياجات ستة أشهر (١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) من المبلغ المقدر لمدة اثني عشر شهرا للبعثة وإجماليه ١٠٠ ١٣٨ ٥٨٤ دولار (صافيه ١٠٠ ٣٧٧ ٥٦٧ دولار) والذي اقترحه الأمين العام في الوثيقة A/54/769/Add.1. وفي هذا الصدد، فإنه مما سيكون موضع ترحيب كبير أن تصوغ اللجنة الاستشارية تلك التوصيات في عبارات شبيهة بتلك الواردة في الفقرتين ١٠ و ١١ من تقرير اللجنة بشأن الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ (A/54/842) مما يتيح أقصى قدر من المرونة التشغيلية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

(توقيع) جان - بيير هالبواكس
الأمين العام المساعد، المراقب المالي